المؤتمر الثالث لحوارات الشراكة المصرية – الفرنسية : استشعار المستقبل
يوم 7-8 ديسمبر تحت عنوان حوض البحر الأبيض المتوسط موضوع مستقبلي أم موضوع الماضي

محاور المؤتمر

1 – المجتمع المتوسطي : حلم الماضي أم تحدي المستقبل ؟
"The Mediterranean Area: A Dream of the past or a challenge for the future?"

2- المعلوماتية والاقتصاد : قاطرة التقدم في عالم المتوسط
"Knowledge and Economy: Energy of progress in the Mediterranean world"

3- المصادر البشرية والثقافية : تحديات ما بعد الحقبة الصناعية في حوض المتوسط
"Cultural and human recourses for the post- industrial era in the Mediterranean"

4- التخصص الاقتصادي الدولي ومستقبل التنمية الإقليمية المتوسطية
"World economic specialization and future of regional Mediterranean development"

5- نحو سمة جيوبوليتيكية لمنطقة المتوسط
"Towards a new Geopolitical outlook in the Mediterranean Region"

6- البحث في أنماط جديدة للمعاملات السياسية بين شعوب المتوسط
"Looking for new forms of political interaction between Mediterranean countries"

7- كيف تواجة الضغوط المتصاعدة من حول الحوض المتوسطي
"How to sustainably manage the growing pressures in the Mediterranean basin"

كلمة الأستاذ الدكتور/كمال شعير

كيف يمكن لنا جميعاً في مجتمعاتنا المدنية وجمعياتنا الأهلية حول الحوض وعبر الحوض المتوسط شماله وجنوبه، أوروبيون، وإفريقيون، وأسيويون، مشاركة البرلمانيين والتنفيذيين صناعة المستقبل،مستقبلنا جميعاً، وصياغة نمط حياتنا المستقبلية بمشيئة الله وإذنه .

كيف يمكن لنا جميعاً في مجتمعاتنا المدنية وجمعياتنا الأهلية حول الحوض وعبر الحوض المتوسط أن ندعم مؤسساتنا البرلمانية والحكومية في مساراتها الرسمية جنباً إلى جنب مع

مساراتنا الشعبية، مسارات الدبلوماسية الخلفية المدنية، من أجل صياغة شراكة متوسطية عادلة ومتكافئة،دائمة وشاملة .

في إطار مؤتمرات استشعار المستقبل، يعقد اليوم شركاء المستقبليات الفرنسية والمصرية من جمعية المستقبليات الأوروبية والإتحاد الأوروبي وجمعية بحوث المستقبليات المصرية العربية، مؤتمرهم الثالث حول الرؤى المستقبلية لحوض البحر المتوسط، بمباركة من السيد رئيس جمهورية مصر العربية، الرئيس محمد حسني مبارك، وفي رحاب بيت الشعب المصري ومجلسه البرلماني، برعاية من رئيسه وقائد مسيرته البرلمانية في مصر الأستاذ الدكتور / أحمد فتحي سرور، ومع عناية خاصة عظيمة دائبة من جانب سعادة سفير فرنسا في مصر، وبمبادرة الرؤيا المستقبلية المقدمة من جمعية بحوث المستقبليات المصرية العربية ورئيسها الدكتور/ فاروق إسماعيل وكلمتة الافتتاحية فليتفضل.

كلمة الأستاذ الدكتور / فاروق إسماعيل

إننا نتطلع إلى صياغة الخيارات لنا سوياً، تحقق لمجتمعنا قدراً من الرفاهية وازدهاراً لخطط التنمية في إطار مبادرات السلام العادل والشامل والدائم، كيف نحقق قيم الصدق والعدل ومصداقية العطاء في شراكة عبر المتوسط، بين شماله وجنوبه، وكيف تتواءم شراكتنا هذه مع المعطيات العالمية الجديدة لما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، عبر الأطلسي والهادي . وكيف نوظف ظروف التاريخ الماضي المتأصل في حضارات الشمال والجنوب المتوسطي لنبني المستقبل الذي يحفظ لكل جانب تاريخه وثقافته وعقيدته ونمط حياته. كيف نحفظ هذا التنوع الإنساني البديع .

نعرف جميعنا أننا أبناء لهذا الحوض المتوسطي. يجمع بيننا الكثير، كما يجمعنا جميعاً شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً وحدة انتمائنا إلى الإنسانية، وإلى هذا الكوكب الذي لن يستقر به الحال إلا في شراكة إنسانية يجمع عليها الكل، تؤمن بالسلام وتحيا بالأمن والأمان .

أتمنى لكم بمشية الله مؤتمراً ناجحاً وحاضراً زاهراً ومستقبلاً مشرقاً .

كلمة الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحي سرور

رئيس مجلس الشعب المصري في الجمعية البرلمانية الأورو متوسطية
(أثينا 21-24 مارس)
في موضوع الشراكة الأورومتوسطية في بعدها البرلماني

السيد رئيس المؤتمر

إذا كان المنتدى البرلماني الأورومتوسطي الذي تأسس في شهر أكتوبر 1998 كان غايته وضع حجر الأساس للحوار البرلماني بين الدول الأورومتوسطية في إطار المسارات الثلاث لعملية برشلونة، فإن إنشاء الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية كان تعبيراً عن استجابة مباشرة لتطلعات البرلمانات الأورومتوسطية في إنشاء مؤسسة برلمانية لعملية برشلونة لمتابعة تنفيذ اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية .

واسمحو لي في هذا الإطار أن أركز على قضايا محددة تبدو في ذهني أكثر إلحاحاً بشأن عمل هذه الجمعية.

أولاً : إذا كانت إرادتنا جادة في أن نجعل جمعيتنا تعكس المؤسسة البرلمانية لعملية برشلونة، فأعتقد أن ذلك النجاح مشروط بالدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الجمعية في الشراكة الأورومتوسطية **، <u>والذي يمكن أن يتحدد إجمالاً في:</u>**

1- قدرة الجمعية على التعبير عن وجهات نظر جميع الشعوب الأورومتوسطية في كل المسائل المتعلقة بالشراكة .

2- قدرة الجمعية في متابعة ومراقبة وتنفيذ اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية .

3- قدرةالجمعية على اتخاذ قرارات وتوجية توصيات للمؤتمر الوزاري بهدف تحقيق أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

4- قدرة الجمعية في تعزيز اتخاذ التدابير اللازمة لكل من المسارات الثلاث لعملية برشلونة،وذلك استجابة لطلبات المؤتمر الوزاري.

ولعل المسائل الأربع السابقة تتطلب صياغة برامج مرحلية تحدد الخطوات التنفيذية المطلوبة في كل مجال من مجالات برشلونة.

ثانياً : لابد أن نأخذ في الاعتبار محتوى ومضمون العلاقات بين دول شمال المتوسط وجنوبة سواءاً في بعدها الحكومي أو الشعبي، وخاصة أننا نعبر عن صوت الشعوب الأوربية والمتوسطية في عملية برشلونة، مما يعني أننا سنعبر عن صياغة برلمانية لعلاقات شراكة حقيقية بين دول شمال المتوسط وجنوبه في المسارات الثلاث لعملية برشلونة(السياسية – الاقتصادية-الثقافية)، وأعتقد أن أول ما يمكن التأكيد عليه، هو توقفنا جميعاً على أن المرتكزالرئيسي لمفهوم الشراكة يجب أن ينطلق من الندية والتكافئ والمصالح المشتركة وحتى نحقق المأمول من مسارات برشلونة الثلاث فأود أن أشير إلى النقاط التالية المهمة :

1- **في إطار الشق السياسي :** اسمحو لي أن أبدء من حيث انتهت الأحداث في الشرق الأوسط التي تعد غالبية الدوله تشكل الشق المتوسطي في الشراكة الأورومتوسطية، فقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن قضية الإصلاح في الشرق الأوسط، وكثر الجدل حول مبادرات من خارج دول المنطقة تحدد متطلبات هذا الإصلاح وشروطه، وأعتقد أن شركائنا الأوروبيين يتفقون معنا في خطورة فرض الاصلاح من الخارج. فالاصلاح لابد أن يكون نابعاً من دول المنطقة ومعبراً عنها، وفق خصوصيتها الثقافية والحضارية، وأن هذا الاصلاح لابد وأن يكون متدرجاً يسير وفق خطة مدروسة تساير التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة للمجتمعات المتوسطية ذاتها، وأعتقد أن شركائنا الأوروبيين لم يصلو إلى ديمقراطيتهم الراهنة، أو تقدمهم السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي إلا عبر مرحلة طويلة متعاقبة ومستمرة، وقد عبر الرئيس مبارك مراراً خاصة في زيارته الأخيرة لبعض الدول الأوروبية عن رؤية مصر الذي أكد فيها على أهمية توفير الإطار الخارجي لعملية الاصلاح والمتمثل في تسوية القضايا المشتعلة في المنطقة، وأن ذلك يمثل السبب الرئيس لإنتشار العنف والإرهاب .

2- **إيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية** يضمن عودة كل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحقه في إقامة دولته المستقلة، وأن يعيش حياة كريمة كبقية الشعوب. كما طرح الرئيس مبارك رؤية ذاتية تعبر عن الواقع العربي في إطار مبادرة شاملة للاصلاح سيتم عرضها على القمة العربية القادمة التي ستعقد بعد أيام قليلة في تونس العربية المتوسطية. ولا شك أن هذه القضية ستلقي بظلال مهمة على جوانب التعاون الأورومتوسطي في شقيه الحكومي والبرلماني، وسيمثل بالنسبة لنا –كطرف عربي متوسطي – أحد المحاور الرئيسية لعمل الجمعية في الفترة القادمة والتي نأمل من خلالها أن نتوصل إلى رؤية برلمانية مشتركة تدفع بنا إلى المزيد من التعاون والتفعيل لجوانب إعلان برشلونة، وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أهمية القراءة المتأنية للوثيقة الصادرة عن مؤتمر **" قضايا الاصلاح المصري الرؤية والتنفيذ"** الذي انعقد في مكتبة الإسكندرية 14-3-2004 ، فهذة الوثيقة راعت التوازن بين تحقيق الإصلاح الشامل من ناحية، والحفاظ على استقرار وأمن المجتمعات العربية من ناحية أخرى، كما أن هذه الوثيقة تعبر عن مشروع عربي صاغته عقول عربية للنهضة الشاملة .

3- لابد للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية : في إطار عملها لتفعيل الشراكة السياسية والأمنية أن تبدء في بحث أسباب التراجع والجمود في هذه الشراكة، أو على أقل تقدير بحث عدم التقدم في جوانب هذه الشراكة، أقول لكم بكل وضوح أن المشروع المقترح للميثاق الأورو متوسطي للسلام والأمن والاستقرار الذي كان قد طرح في مؤتمر شتوتجرت في 1999 لن يتحقق له النجاح إلا إذا تم معالجة الصراعات الراهنة. فإذا كان مثل هذا الميثاق أساساً إلى منع الصراعات المستقبلية دون علاج المشكلة الراهنة، فإنه لابد لنا أن نعترف أن كل المؤتمرات البرلمانية الأورومتوسطية لم تنجح في إبراز المعاني الإيجابية والتعاون البناء للشراكة السياسية والأمنية، وأن أحد الاسباب الرئيسية لذلك هو عدم إلتزام بعض الأطراف بإعلان برشلونة، فاستمر الصراع –العربي الإسرائيلي وتداعياته السلبية على أمن المنطقة، مما أدى إلى استحالة بناء التوافق الضروري بين الأطراف المختلفة في تفعيل الشراكة السياسية والأمنية .

4- فـي إطـار الشـراكة الاقتصـادية الأورومتوسـطية: إن الجمعيـة الأورومتوسـطية سيكون عليها مسؤلية أساسية في دعم هذا الجانب، فإذا كـان إعـلان برشلونة أقر ميلاد أكبر تجمع اقتصادي في منطقة تجارة حرة أوروبية بهدف دعم التنمية الاقتصادية، فإن هذا على المدى الطويل سيؤدي إلى انشاء أكبر منطقة تجارية في العالم تغطي المجموعة الأوروبية في دول شرق ووسط أوروبا وكل دول البحر الأبيض المتوسط، وفي هذا الشأن أود أن أطرح الآتي:

أ- أن الجنوب المتوسطي لم يعد كما كان في الماضي مجرد متلقي للمعونات الأوروبية ، إنما فرضت أجندة العمل الدولي عليه أن يبحث تحقيق مصالحه من خلال علاقات شراكة حقيقية مع مختلف القوى الدولية وعلى رأسها دول الشمال المتوسطي نظراً لقربها الجغرافي والعلاقات المتداخلة والمتشابكة بين الشمال والجنوب المتوسطي.

ب- كذلك فإنه ليس من المتصور أن تكون للجمعية الجديدة أهدافا اقتصادية، ولكن لابد ان يكون لها رؤية اقتصادية تسهم بها في دفع الشراكة الأورومتوسطية، وأن هذه الرؤى من الضروري أن يتبناها البرلمان الأوروبي، وبرلمانات جنوب ووسط المتوسط. ويمثل إعلان أغادير الذي تم توقيعة بين مصر وتونس والمغرب والأردن، والذي شكل نقلة نوعية في العمل الاقتصادي بين دول الجنوب المتوسطي، كما أن هذه الدول الأربع في طريقها إلى الانتهاء من الارتباط باتفاقات شراكة مع الإتحاد الأوربي من خلال برامج تصل قيمتها إلى 25 مليون يورو، وقد تم دعم إعلان أغادير ب4 مليون يورو من قبل دول الشمال المتوسطي .

ج- إذا كان إقامة منطقة التجارة الحرة مقترح في عام 2010 والتي ستعد أكبر منطقة تجارة حرة، فمن المقدر لها ان تضم 600-800 مليون نسمة من السكان، فاللجنة العليا المعنية بالشؤن الاقتصادية في الجمعية الأورومتوسطية عليها أن تبحث جدياً في إطار ما هو مخول لها من آفاق وحدود اسهام الاتحاد الأوربي في تطوير القدرة الانتاجية وتحديث التكنولوجيا لدى الشركاء المتوسطيين حتى تستكمل منطقة التجارة الحرة.

ثالثاً: أعتقد أنه من المهم أن تقوم الجمعية بدعم الحوارات البرلمانية الحالية مثل مؤتمر رؤساء البرلمانات الأورومتوسطية، والنساء البرلمانيات الأورو متوسطي. ولعل واحده من أهم المثالب المهمة في التعاون الأورومتوسطي أن الحوارات الثلاث تعمل بصورة منفصلة عن بعضها وعن عملية برشلونة. إلا أن دعم الجمعية لدور المرأة في الشراكة الأورومتوسطية لابد أن يأخذ في الاعتبار مقررات النساء البرلمانيات الأورومتوسطيات.

"نحو سمة جيوبوليتيكية جديدة في المتوسط"

د.حسن أبو طالب

إن البحث عن أنماط جديدة للتفاعلات السياسية كما في الإنجليزية، أم بالفرنسية العلاقات السياسية أم بالعربية التعاملات السياسية. أتصور أن التعبير الأدق هو التفاعلات السياسية كما ورد في الإنجليزية. فالتفاعل يعني كل أشكال الاحتكاك بين مختلفين سواء كان احتكاكا مقصودا أم غير مقصود، سواء كان مخططا له بوعي وعن تدبر أو نتيجة مستجدات طارئة أفرزت بدورها بيئة جديدة استدعت تفاعلا مختلفا .

وعملا بجوهر هذه الجلسة العلمية التي تتحدث عن **"نحو سمة جيوبوليتيكية جديدة في المتوسط"**، وبطريقة التفكير المستقبلي، فإن مداخلتي سوف تركز على محاولة إيجاد أنماط مخططة لتفاعلات متوسطية تحقق أهدافا مشتركة بين ضفتي البحر المتوسط.

في البداية اسمحوا لي أن أضع تاريخ التفاعلات بين ضفتي المتوسط في صورة أنماط فكرية سياسية، فبينما تحدث إلي مشرفوا هذه الندوة القيمة عن دعوتهم لي للمشاركة بهذه المداخلة، كنت أقرا كتابا بعنوان **"أزمة الوعي العربي بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية"** للكاتب محمد إسماعيل زاهر .العنوان يتحدث كما هو واضح عن أزمة وعي ناتجة عن حدثين كبيرين هما الحملة الفرنسية على مصر العام 1789، والحملة الأمريكية على العراق 2003. وحين يكون هناك أزمة في مجال الوعي الجمعي، فهذا دليل على التخبط والحيرة، ومؤشر على أن الحدث قد أثار تيارات فكرية مختلفة الاتجاهات والمواقف بحيث لايمكن أن يشكل حالة توافق أو إجماع. فما رأيناه بشأن تقييم دور الحملة الفرنسية في التاريخ المصري والعربي، والى أي مدى تشكل صدمة حضارية وقطيعة حضارية وثقافية مع ما قبل الحملة، نجد الأمر ذاته بالنسبة للحملة الأمريكية على العراق، فهناك من يرحب بها باعتبارها الخيار الوحيد لوضع العراق على عتبة تحول سياسي كبير نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهما معيارا العصر الراهن وهناك من يعتبر الغزو والاحتلال عودة إلي حقبة استعمارية بغيضة، مآلها الفشل التام .

ما أريد قوله هنا أن الاحتكاكات السياسية الكبرى بين ضفتي المتوسط كما في مثل الحملة الفرنسية من شأنها أن تثير جدلا فقهيا كبيرا قد لا ينتهي حتى بعد مرور قرنين من الزمن. وإذا كان مثل الحملة الفرنسية هنا يعد في حد ذاته نموذجا استعماريا عسكريا امتزج بأبعاد ثقافية وحضارية في الآن نفسه، فإنه يمثل صورة الوصاية الاستعمارية التي لم يعد الحال الراهن يقبلها بأي حال. إن النمط الذي تم تجاوزه عن وعي مشترك فيما بعد من قبل أطراف المتوسط، أدخل المنطقة إلى ما يمكن أن نسميه بنمط جديد، هو نمط المسؤولية المشتركة التي بدأت مع الحوار العربي الأوروبي في السبعينات، ثم تطورت إلى نمط الشراكة الأورومتوسطية والتي تمثلها عملية برشلونة من العام 1995، والممتده نظريا إلى الآن رغم ما فيها من أوجه قصور عديدة، وحاجتها إلى مراجعة نقدية كبيرة .

ما يهمني هنا هو فكرة تطور أنماط التفاعلات الكبرى. من الوصاية الاستعمارية قبل مائتي عام إلى الشراكة أو بالأحرى نمط الإحساس والإدراك المشترك بأن هناك مصير مترابط بين شمال المتوسط وجنوبه. وهي صيغة عبرت عن التنمية المشتركة بين أقاليم جغرافية مشتركة لكل منها سماتها الحضارية والثقافية، ولكن العامل الجغرافي والتاريخ جمع بينهما، وبات يشكل حاضرهما ومستقبلهما معا. وعلى الرغم من أن نمط الشراكة لم يطبق بالكامل، ومازال يتطلب جهدا وعملا فائقا من أطراف المتوسطية شمالا وجنوبا، إلا أنه مرشح للانتقال إلي نمط آخر، بحكم تطور الحالة التاريخية التي يعيشها العالم المعاصر. والتي تتميز بأمرين **أولهما** عملية

العولمة بمعناها التاريخي كحركة تشييك وتربيط بين المجتمعات في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية والثقافية. و**ثانيهما** الثورة الهائلة في مجال الاتصال، والتي ينتج عنها ثورة التواصل الإنساني والمعرفي . مثل هذه البيئة الإنسانية الآخذة في التشكل دون قيود، وبالرغم مما فيها من مخاطر على البعض، إلا أنها تفتح المجال أمام أنماط تفاعلات سياسة جديدة بين الدول والمجتمعات، يمكن وصفها بالنمط الشبكي التطوعي .

هذا النمط يعني سمتين رئيسيتين ، **الأولى** : تقوم على مفهوم الترابط بين الأجزاء، فلا شبكة يمكنها أن تعمل بصورة جيدة ما لم يكن أجزائها، أو أعضائها يجدون في هذا النوع من التفاعل ميزات كبرى. والحديث عن الترابط يعني بالضرورة درجة أكبر من تداخل المصالح وقيامها على مبدأ الاعتماد المتبادل. وهذا بدوره أن الشبكة تحقق للجميع مصالح واضحة ترضي الكل في الآن نفسه. **الثانية**: أن هذا النمط يقوم على التفاعل الطوعي، بمعنى أن لا إجبار فيه من طرف على آخر. ولايمكن لطرف أن يجبر طرف آخر على أن يكون عضو في هذه الشبكة رغما عنه ، هذا التفاعل الطوعي يعني بالضرورة وعيا كبيرا بأن هذه الشبكة تحقق منافع كبرى تدفع إلي الالتحاق بها، وأن الابتعاد عنها –أي عن الشبكة –يمثل خسارة كبرى يجب تفاديها.

ما أود أن أصل إليه هنا أن المستقبل المنظور، وبفعل الحركة التاريخية للعولمة ومجتمع الاتصال المفتوح من شأنه أن يفرز أنماطا في التفاعل السياسي التي تتجاوب مع شروط اللحظة التاريخية، ولا تكون عنصرا معاكسا لها. هذا النمط المستقبلي يطرح بدوره تساؤلا كبيرا من حيث الصلاحية بالنسبة لأي مشروعات تطرح للتغيير السياسي في عموم منطقة جنوب المتوسط أو شق منها، وتتضمن أي هذه المشروعات شبهة العودة إلي أنماط الوصاية الاستعمارية التي ولى زمانها إلي غير رجعة. أقول تحديدا هنا هل يصلح النمط الشبكي التطوعي للتفاعلات السياسية /الاجتماعية مع تلك الأطروحات التي باتت تعرف بالشرق الأوسط في صيغته الأولى، لوجدنا أنه كان يقوم على مبدأ التدخل المباشر بهدف إعادة صياغة الأوضاع السياسية والاجتماعية في بلدان عربية واسلامية، ثم في صيغته التي أقرتها قمة الثمانية في يونيه الماضي، إنتهى الأمر إلى دمج أفكار لا تشيرإلى وصاية مباشرة، وإنما إلى روح التعاون بين المستهدف تغيرهم والراغبين في التغيير وهي صيغة تعد افضل نسبيا، ولكنها تظل أبعد من متطلبات المرحلة التاريخية التي تعيشها البشرية ككل.

لقد أثارت هذه المشروعات المطروحة لما يسمى الإصلاح في العالم العربي، ومن بينه بالقطع بلدان عربية جنوب المتوسط، إشكاليات عده سياسية وفكرية. ويمكن أن نلاحظ هنا جدلا فكريا دار في العالم العربي كله، تماما مثل الجدل الفكري الذي استعر كثيرا بشأن الموقف من الحملة الفرنسية على مصر. فقد حمل الخطاب العربي الرسمي حول الاصلاح، في مجال الرد على مطالبات ومشروعات الخارج، عدة عناصر دارت أغلبها حول الخصوصية والرفض المبطن، من بين المقولات التي أثيرت رسميا مايلي:

ا-الخصوصية الحضارية والدينية والاجتماعية

ب-أن المجتمعات العربية تمارس بالفعل مشروعات إصلاحية بتدرج ونابعة منها.

ج- أنه لايمكن فرض نموذج سياسي إصلاحي معين على كل الدول العربية .

د- أن غياب الاستقرار الإقليمي –وغياب تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، والوضع المتدهور في العراق يلعبان ضد الانخراط في مشروع إصلاح شامل وسريع.

هـ- إن الحكومات العربية الراهنة تعبر بكل قوة وأصالة عن رأيها العام المحلي، وليست هناك فروق بين المجتمع المدني أو الموقف الحكومي الرسمي.

و- إن هذه المشروعات الدولية وضعت دون تشاور مع البلدان العربية، ومن ثم فهي لا تمثلها بأي حال، وتحمل معها بذور وصايا دولية مرفوضة.

إن تأمل هذه المقولات التي ترددت عربيا، يظهر أن الجامع المشترك بينها مبدأ جوهري يقول أن لا أحد خارجي سواء متوسطي أو غير متوسطي له الحق في تحديد مسار الإصلاح والتطوير في العالم العربي.

لكن من جانب آخر، فإن الحديث عن أنماط تفاعل سياسية مستقبلية تقوم على مفهوم الشبكات الطوعية، يتطلب في واقع الأمر تطورا مجتمعيا وسياسيا في بلدان جنوب المتوسط، قوامه إشاعة الحريات، وتلك بدورها إشكالية توطين الديموقراطية والحكم الصالح. من جانب آخر ففي كل المشروعات الخارجية ثمة قناعة بأن المنطقة العربية تعيش حالة من الجمود السياسي، وأنها مسؤلة عن انتشار الإرهاب وزيادة درجة التهديد الذي تتعرض له البلدان الأوروبيه والولايات المتحدة، وأن ترك هذه الحالة من الجمود السياسي في البلدان العربية من شأنها أن تزيد من التهديدات والمخاطر على الأمن الأوروبي والأمريكي، وأن الدول العربية ليست جاهزة أو مؤهلة لأن تقوم بما عليها من واجبات الإصلاح إلا من خلال عملية دفع خارجي. وأيا كانت الخلافات الواردة في المشروعات الدولية، فإن النظره الخارجية تشترك في مبدأ وضع خطة خارجية لتحفيز التغيير. يقابلها رؤية عربية مضادة تقوم على رفض التغيير من الخارج، وأن المجتمعات العربية مؤهله بأن تحدث التغيير الملائم لذاتها ووفقا لظروفها وبين أبنائها.

هذا الرفض العربي، وإن نجح في إبطاء مسيرة الضغوط الخارجية الدافعة للتغيير السياسي، لم ينجح تماما في اقناع القوى الكبرى بالتوقف عن ممارسة الضغوط، أو التخلي عن مشروعات التغيير. وهنا يتجلى قرار قمة الدول الثمانية الكبرى في يونيه 2004، حين تبنت وثيقتان تخصان الإصلاح في المنطقة العربية وبلدان إسلامية أخرى، وكلاهما توضحان أننا أمام تطور مهم جدا في الطريقة التي سيتم بها فرض أنماط من التغيرات السياسية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الوثيقة الأولى حملت مسمى الشراكة من أجل مستقبل مشترك، والثانية جاءت في صورة مخطط أولي اتفقت عليه الدول الثمانية لدعم جهود الإصلاح في كل المجالات تقريبا. والوثيقتان متكاملتان من حيث المضمون وآليات التطبيق. فالأولى تمتلئ بالمبادىء وتحدد الإطار العام لقضية الاصلاح الشامل. أما الثانية فتتحدث عن آليات عمل في مجالات مختلفه، وتوضح بعض الإسهامات الاساسية التي اضطلعت بها بعض البلدان الثمانية في مسيرة الاصلاحات في عدد من بلدان المنطقة، وكأنها رسالة إلى من يعنيه الأمر بأن ماسيأتي هو استكمال لما كان بالفعل.

الوثيقتان معا تؤكدان أن قضية الإصلاح بمعناه الشامل لم تكن قضية داخلية لهذا البلد أو ذلك، رغم الاشارة إلى خصوصية كل بلد، الأمر الذي يرضي نظريا الحكومات والمجتمعات العربية. فقد أصبحت قضية دولية بكل المقاييس، سيتم الخوض فيها وفقا لمزيج من الخطوات الداخلية الصرفه وأخرى مدعومة من جهات ومؤسسات دولية. وهنا يمكن ملاحظة أن كثيرا من عمليات وبرامج التغيير سوف تتم برعاية دولية سواء من حيث تصميم البرامج أو تمويلها أو الإشراف عليها. وأيا كانت المبادئ التي أكدت الوثيقة الأولى من حيث مراعاة تفرد كل بلد بتجربته الاجتماعية والسياسية، وأن لكل بلد مسيرته الخاصه به، وأنه لايوجد نموذج واحد يمكن فرضه على كل بلدان المنطقة، فإن الأمر من الناحية العملية يبدو مختلفا إلى حد كبير.

قد لايكون هناك نموذج اصلاحي موصوف على نحو واضح وتسعى الدول الثمانية إلى تطبيقه على كل البلدان العربية، ولكن الخوض في الوثيقتين من حيث مبناهما ومبادئهما وآلياتهما التطبيقية يتضح أن الأمر يتعلق بإحداث تغيرات سياسية جذريا واجتماعيا واقتصاديا. والشيئ المهم هنا يتعلق بعدد من الآليات التي ستعني بمتابعة ما يسمى بجهود الاصلاح، وأبرزها منبرمن أجل المستقبل المقرر أن يفتتح جولته الأولى في المغرب قبل نهاية العام، وهو عبارة عن إطار تنظيمي سيكون له جانبان، أحدهما رسمي يشارك فيه وزراء الخارجية والاقتصاد ووزراء آخرون لهم علاقة بالتغيرات والإصلاحات المطلوبة. وجانب غير رسمي سيكون بمثابة حوارات متوازية، يشارك فيها ممثلوا رجال الأعمال و المجتمع المدني بهدف توفير أقصى حماية سياسية ومعنوية لهم ولدورهم المقبل في أي خطط اصلاحية في بلدانهم. والمتصور أن المشاركين في هذا المنبر من خارج الحكومة، وأيا كانت مطالبهم لن يكون بمقدور بلدانهم أن تتحفظ عليهم أو تمنعهم من مواصلة مطالبهم على أي نحو كان. وهذا هو رهان الضغوط الدوليه من أجل التغيير في الداخل العربي والإسلامي. مثل هذا المنبر سيكون بمثابة آلية دولية ومحلية بكل المقاييس للمحاسبة السياسية والمعنوية للذين يقدمون الوعود ولا ينفذونها. وربما تطور الأمر لاحقا لأن يصبح المنبر آلية للمحاسبة والتوصية للجهات الدولية الأخرى بإتخاذ خطوات معينة بحق الرافضين للإصلاح، أو التوسع في برامج التمويل بالنسبة للذين يثبتون التزاما حقيقيا نحو الإصلاح الشامل. وفي إطار منبر من أجل المستقبل سيكون هناك "حوار لدعم الديموقراطية "، يهدف إلى تنسيق المعلومات وتقاسم الدروس المستقاه من برامج التطور السياسي في بلدان المنطقة وفقا للاهتمامات المحليه وخصوصيات كل بلد. وعلى الصعيد الاقتصادي سيكون هناك آلية لتوسيع المجالات أمام رجال الأعمال لاسيما الصغار منهم، وتتمثل في انشاء مجموعة استشارية لتمويل المشاريع الصغيرة، وتنسيق الجهود وتحديد مؤشرات ومساعدة حكومات المنطقة على إنشاء بيئة مواتية لمثل هذه المشروعات. ولايخلو هذا التطور من نتائج عملية سوف تمثل تحديا كبيرا لقوى الإصلاح في المنطقة سواء كانت قوى حكومية أو قوى مدنية. وأحد جوانب التحدي تكمن في صعوبة معارضة الإصلاح وفقا لصيغة الشراكة الدولية مع بلدان المنطقة. كما أن توجيه سهام الشك لهذه الصيغة سيبدو دليل تراجع عن الإصلاح، في الوقت الذي تحتاج فيه مجتمعات المنطقة إلى تغيرات جذرية وشاملة. ولكن يظل التحدي قائما هل ستقود مثل هذه الضغوط الخارجية المجتمعات العربية إلى أن تكون مجتمعات للحريات ومن ثم تضع أولى لبنات بناء مجتمع المعرفة. الأمر في الواقع ليس مؤكدا، بل ربما كانت النتيجة عكس ما هو مستهدف منها. فطالما أن المجتمعات العربية لم تبدع نموذجها الخاص في الحريات المحفزة للفكر والأداء الجمعي، ستظل هناك فجوة كبرى تتزايد، وتبعد هذا المجتمع عن توليف معرفته الذاتيه لنفسه وللعالم من حوله. قد يكون هناك بعض الحراك في المجتمعات العربية نتيجة الضغوط الخارجية، وقد يحد نموها في مجال أو أكثر، ولكن النموذج المتكامل الأطراف سيظل مفقودا، لأن الأمر ببساطة أنه لا أحد يمكنه أن يقيم نموذجه الخاص إلا وفقا لإرادته الخاصة، ووفقا لتصوره عن نفسه وعن الغير والعالم الآخر حوله، ووفقا لاستعداده الذاتي في البناء والتضحية والتغيير الشامل.

وإجمالا فإن الاستمرار في مثل هذه المشروعات التي تحمل طابعا وصائيا، تعد من حيث الحركة التاريخية لأنماط التفاعلات الأورومتوسطية، مناقضة لها تماما، فهي تعود بها إلىالماضي، في حين أن المستقبل يفرض علينا نمطا شبكيا تطوعيا، يستند إلى الإدراك الذاتي بالمنافع المتبادلة والمسؤلية المشتركة والاحتكاكات السلمية العريضة.

الثقافة المتوسطية

د. سعيد اللاوندي

تقع عيني على كلمة البحر المتوسط تقفز إلى ذهني عبارة لطه حسين يقول فيها :

(ذا يخيفنا البحر المتوسط كأنه ليس بحرنا في الواقع –بحرنا هو –كما هو بحرهم) ، يقصد أننا الذين نسكن ضفاف البحر المتوسط شمالا وجنوبا شركاء في هذا المكان بكل مايعنيه من حضارة وفكر والأهم هو التالي هل يعد تماسك ضفتي المتوسط مجرد تعبير عن الشعوب في جنوبه بوجه عام والعربي بوجه خاص وقد أجريت في هذا المجال دراسات عديدة بهدف نهضة المتوسط أرضا وسماء تميز بين أوروبا المتوسطية وأوروبا الشمالية فمشكلة العلاقة بين ضفتي البحر هي العلاقة بين العرب والغرب بصفة عامة ولهذا فإن البعض يرى أن اسم البحر قد أقحم بطريقة منفصلة من أجل التعبير عن مشكلة قديمة والسؤال الآخر الذي يخرج من رحم السؤال الأول هل هناك خصوصية تميز البحر المتوسط ولو نسبيا عن بقية أجزاء أوروبا وعن الغرب عموما ؟

يجيب عن هذا السؤال المفكر المصري "فؤاد زكريا" مشيرا على أن الشق العربي يتمتع بالفعل بنوع من التميز بين ثقافة البحر المتوسط في أوروبا وبين الثقافة الغربية بمعناها العام، وثقافة المتوسط بمعنى من المعاني تعد وسيطا بين ثقافتين أكثر تباينا إحداهما هي الثقافة العربية التقليدية وأخرى هي الثقافة الغربية بالمعنى الواسع للكلمة، ذلك لأن البحر المتوسط يتمتع في نظر المثقف العربي بميزة الإطلال على أراضي عربية واسعة. وهو في الوقت ذاته تمثل نقطة التقاء معنوية ونفسية مع الشعوب العربية المطلة عليه.

إن أقوى العوامل التي تجعل من المتوسط منطقة متميزة ثقافيا وليست مجرد الحدود الجنوبية للقارة الغربية هو ذلك التداخل التاريخي بين ضفتي البحر منذ القدم والذي لا يسمح لإحدى الضفتين أن تدعي لنفسها التفوق على الأخرى، وإنما تتناوب فيه العلاقات بينهما في حالات مد وجزر، بعض منها لن يتأمل الأمور من منظور زمني واسعا أن يحدد أنها هي التي تدين للأخرى بعناصر أساسية من ثقافتها. فقد تلقت الحضارة اليونانية الكبرى وقامت في عهودها الأولى من مصر الفرعونية ومن القسطنطينية ثم عادت في مدرسة الاسكندرية فقامت في قلب الضفة الجنوبية للبحر مركزا للعلم مستمدا من انجازات الضفة الشمالية وفي الأندلس جاء العرب بحضارة علمية وأدبية وفلسفية متقدمة إمتد تأثيرها إلى أوروبا وخاصة في الفترة السابقة مباشرة على عهد النهضة ثم قفزت أوروبا قفزتها الأولى منذ عهد النهضة وهي القفزة التي بدأت معالمها الأولى تظهر على الضفاف الشمالية للبحر المتوسط في نفس الوقت الذي بدأت فيه ثقافة الضفة الجنوبية تتراجع. هنا تتضح عدم كفاية النظرة إلى العلاقة بين ضفتي المتوسط كما لو كانت مجرد مظهر من مظاهر العلاقة بين الشرق والغرب وقد يكون هذا اللبس بين الشرق والغرب بشمال المتوسط وجنوبه كما يقول أحد الكتاب الفرنسيين أن فكرة المتوسطية ظهرت في أعقاب فشل الحوار العربي الأوروربي. وفي عام 1973ومع اندلاع حرب أكتوبر بين مصر وإسرائيل وسوريا وإرتفاع سعر النفط أطلت فكرة إقامة حوار عربي أوروبي ودعا الى ذلك عدد من الشخصيات منهم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه والجزائري هواري بومدين والفرنسي جورج بومبيد، إلا أن الفكرة لم يكتب لها النجاح لأسباب عديدة، منها أن الأوروبيين لم يفكروا في شيئ سوى تأمين النفط بعد 1973 لعدم تكرار المأساة السابقة، والعرب كان همهم الأول مشكلة فلسطين، أدى ذلك التباين إلى إفشال الفكرة كما يرى البعض أن أسباب الفشل كانت بسبب الدوافع الكامنة وراء الدعوة لهذا الحوار وهي دوافع اقتصادية ولم يكن للحوار أسس ثقافية واجتماعية وتاريخية بين الجانبين إنما هوحوار سطحي يركز على العموميات، إلا أن ذلك لم يمنع الرئيس

الفرنسى جيسكار ديتسان من انشاء معهد العالم العربي الذي يرتفع اليوم على شاطئ نهر السين في قلب باريس.

وتطورت الأمور لاحقا بعد حرب الخليج لتثبت صعوبة التعامل مع العالم العربي كوحدة واحدة بسبب ماسببته هذه الحرب من تمزيق للوحدة العربية، ومن هنا انتقل الاهتمام الأوروبي الى مايسمى بالبحر المتوسط وليس بالحوار العربي الأوروبي خصوصا لما يسعه مسمى البحر المتوسط لإسرائيل وتركيا وبدا الحديث عن الشراكة وبدء التخوف على مستقبل الأمن الأوروبي وخاصة بسبب الزيادة السكانية لهذه المنطقة حيث أنهم سيعادلون سكان الاتحاد الأوروبي في فترة لن تجاوز 2020 ناهيك عن الفوارق في البنية الانتاجية والنتيجة أن الوضع الاقتصادي سيزيد من التباعد بين ضفتي المتوسط خلال هذه الفترة لأن الأرقام تؤكد أن دول الجانب الآخر من المتوسط إذا حاولت أن تواجه متطلباتها الإنسانية في السنوات القادمة فعليها أن تحقق نموا في انتاجها الاقتصادي الداخلي يبلغ ضعفي النمو السكاني، بالإضافة الى المديونية والبطالة وذلك يؤدي على المدى البعيد بل والقريب أيضا إلى تهديد النظم القائمة من خلال تغلغل التيارات المتطرفة بين الشباب، إن دور الأوروبين في المتوسط انحسر بعد أزمة السويس وزاد الانحسار في ظل الثنائية القطبية واليوم تشهد منطقة الشرق الأوسط طبقا للدبلوماسية الأمريكية نشاطا كبيراوخاصة في ظل استئثار الولايات المتحدة للحرب ضد العراق ولعملية السلام في الشرق الأوسط .

والتوقعات تشير الى مرحلة جديدة حتما ألا وهي تزايد النفوذ الأوروبي خاصة أنهم لايريدون أن يكونوا المنفذين للدبلوماسية الأمريكية وأن يدفعوا فواتير النشاط العسكري أو حتى الدبلوماسي الامريكي، بل ويسعون أيضا إلى الارتباط بدور سياسي نحو المنطقة وهنا زاد الحديث عن الشراكة الاوروبية تجاه الدول المتوسطية. اذكر تقديما لرومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية السابق يقول فيها أنني مقتنع بأن المسألة المتوسطية هي مسالة ثقافية قبل كل شيئ. وهو تقديم ينسجم مع تعريف جامع وشامل لمعنى البحر المتوسط لصاحبه فرناند برودل يقول فيه:

إن المتوسط هو ألف شيئ في نفس الوقت فهو ليس مشهدا واحدا وإنما مشاهد لاتحصى وليس بحرا بل سلسلة من البحار وليس حضارة بل حضارات متراصة فوق بعضها البعض، عندما تسافر في المتوسط تقابلك أشياء قديمة ما تزال حية إلى جانب أشياء جديدة، ذلك لأن المتوسط ملتقى طرق منذ القدم اتجه نحوه كل شيئ منذ آلاف السنين، الناس والدواب، والسفن والسلع والأفكار والديانات، وأساليب العيش. ولذلك فهو يبرز في ذاكرتنا وكأنه وحدة متماسكة أو نظام يختلط فيه كل شيئ قبل أن يتألف في وحدة فريدة.

إن هذا التلاحم وتلك الخصوصية التي يتميز بها الفضاء المتوسطي جعل الكثير يوجه اللوم الى القائمين على المسألة المتوسطية لعدم اهتمامهم بالقدر الكافي بالجانب الثقافي المتوسطي وهنا بدأت دول الشمال بقضايا ومستوى الجنوب، وعلى غرارها فعلت اليابان ذلك بالنسبة إلى الدول المجاورة والتي نطلق عليها اسم النمور السبعة وهو أيضا ما فعلته أمريكا مع المكسيك والتساؤل هنا لماذا لاتفعله أوروبا مع دول جنوب المتوسط.؟ وذلك يرجع كما يقول الكاتب الفرنسي "بالطا" إلى أن دول أوروبا تعيش في حال الرفاهية بينما تعيش دول الجنوب في فقر مدقع. ولأن التواصل الثقافي هو أحد العناصر الأساسية في تقريب الهوة بين شمال المتوسط وجنوبه، يتعين وضع تصور جديد مشترك لتسريع حركة هذا التواصل، وجاك بيرك يتحمس لنظرية الثقافة المتوسطية ويكاد يجزم بأنها أفضل شكل وقائي لدول المنطقة حتى تسترد المستقبل الذي قد ينذر بالانفجار، ويرى أن ما يربط دول حوض المتوسط هو الحضارة وليست الثقافة، فهو يرى أن اصطلاح حضارة أكثر انسجاما من اصطلاح ثقافة حيث أن الأخير هو اصطلاح نخبوي ويحمل

في طياته دلالات الإغتراب، ولعل اقتناع بيرك بحضارة المتوسط هو الذي يجعله يلح على ما أسماه ضرورة العودة إلىهذه الحضارة –الحلم– ويشرح ذلك فيقول لقد كان العرب هم أول من راودهم هذا الحلم عندما قام معاوية بن أبي سفيان بإنشاء أسطول عربي كبير ثم احتل قبرص وأسس إمبراطورية عربية كبيرة عاصمتها دمشق. ونحن اليوم في حاجة الى استعادته وتجديده ويضيف جاك قائلا إن هذا الحلم يمكن أن يأخذ لا أقول صورة الحلف السياسي ولكن شكل تجمع تدريجي لجهود دول حوض المتوسط في مختلف المجالات. ويؤكد أن هذه الصيغة كفيلة بأن تزيل التناقضات ليس فقط بين شمال المتوسط وجنوبه، ولكن أيضا داخل دول الحوض ذاتها. ففي الدول العربية المتوسطية يوجد تناقض بين دعاة العصرية وبين أنصار القديم، كما تعاني الدول الأوروبية من تناقضات داخلية كبيرة عقب تطبيق اتفاقية ماسترخيت والحل في رأيي للطرفين هو إحياء هذا الحلم القديم الذي يربط بين شمال البحر وجنوبه. ويؤكد بيرك أن تحقيق هذا الحلم هو استجابة طبيعية لوعود البحر الذي يود أن يلتئم شاطئيه منذ قرون ويقول أن الحوار بين الضفتين يجب أن يأخذ مستويين:

الأول: حوار ضمني ينشأ بشكل تلقائي وغير منظم بين الشعوب عندما تتصل ببعضها البعض مثل اتصال العمال المهاجرين بهذا البلد الذي يعيشون فيه ودورنا يتمثل في دعم الجوانب الإيجابية لهذا الحوار نظرا لأهميتها الكبرى في تحديد المستقبل.

الثاني: حوار المثقفين الذي ما يزال ضعيفا لأن المثقفين الفرنسيين لا يبذلون جهودا كافية تمكنهم من الفهم، أما المثقفون العرب فيعيبهم أنهم لا يملكون شعوبهم بالقدر الكافي ولذلك يجب على هؤلاء وأولئك أن يبذلوا جهودا هائلة وأن يصححوا الأخطاء السابقة.

إن الخطوة الأولى في طريق لم شمل ضفتي المتوسط يبدأ بالتعاون من أجل اخفاء الأحكام المسبقة لدى دول شمال البحر وجنوبه، فهذه الأحكام أحد العوامل المؤدية إلى قيام الحواجز العازلة بشكل دا ئم . واختم بالاشارة إلى مؤتمر حول السلام في حوض البحر المتوسط أقامته منظمة اليونسكو قبل سنوات وتحدث فيه نفر من رجال السياسة البارزين الذين يحركون دفة الأحداث اليوم في فرنسا. قال ساركوزي في حوار معه حول المتوسط (علينا أن نساهم في تحقيق الإزدهار في منطقة حوض المتوسط لأن الأمن والسلام في الجنوب سيؤثر حتما على أمننا واقتصادنا في الشمال) والحل هو تبني علاقات شراكة صحيحة ومتوازنة بين دول الحوض، كما يجب على فرنسا أن ترفض فكرة صراع الحضارات لأنها لا تتفق مع الأوضاع الدولية الحالية. وقد يكون مجديا أن نذكر بعبارة لجارودي (لايجوز أن تكون مقاييس التفاوت الاقتصادي بين أوروبا وبين العالم الثالث هي أساس المقارنة بين الثقافات لأن ذلك يحولها إلى إحصاءات وأرقام ولاشك أن الحوار التضامني بات حتميا من أجل تبديد شبح الصراع الحضاري سواء بين الشمال والجنوب أو بين الشرق والغرب.

لقد آن الآوان كما يقول د.فتحي سرور رئيس مجلس الشعب الذي يرعى في هذه الندوة (أن ينطلق الحوار الثقافي في مناخ نقي تستخدم فيه آليات جديدة يكتشف بها كل طرف من أطراف الحوارعالم الآخر وثقافته).

رؤى مستقبلية حول حوض المتوسط

كيف يمكن لنا جميعاً في مجتمعاتنا المدنية وجمعياتنا الأهلية حول الحوض وعبر الحوض المتوسط شمالة وجنوبه أوروبيون وإفريقيون وأسيويون مشاركة البرلمانين والتنفيذين صناعة المستقبل , مستقبلنا جميعاً , وصياغة نمط حياتنا المستقبلية بمشيئة الله وإذنه.

كيف يمكن لنا جميعاً في مجتمعاتنا المدنية وجمعياتنا الأهلية حول الحوض وعبر الحوض المتوسط أن ندعم مؤسساتنا البرلمانية والحكومية في مساراتها الرسمية جنباً إلى جنب مع مساراتنا الشعبية، مسارات الدبلوماسية الخلفية المدنية، من أجل صياغة شراكة متوسطية عادلة ومتكافئة، دائمة وشاملة .

في إطار مؤتمرات استشعار المستقبل، يعقد اليوم شركاء المستقبليات الفرنسية والمصرية من جمعية المستقبليات الأوروبية والإتحاد الأوربي وجمعية بحوث المستقبليات المصرية العربية، مؤتمرهم الثالث حول الرؤى المستقبلية لحوض البحر المتوسط ، بمباركة من السيد رئيس جمهورية مص العربية، الرئيس محمد حسني مبارك، وفي رحاب بيت الشعب المصري ومجلسة البرلماني، برعاية من رئيسة وقائد مسيرته البرلمانية في مصر الأستاذ الدكتور / أحمد فتحي سرور، ومع عناية خاصة عظيمة دائبة من جانب سعادة سفير فرنسا في مصر، وبمبادرة الرؤيا المستقبلية المقدمة من جمعية بحوث المستقبليات المصرية العربية .

التوصيات النهائية للمؤتمر

أولاً: حوض المتوسط حوض الحضارات، مهد التاريخ والقيم والديانات، حوض للتواصل والشراكات أكثر منه حوضاً للصدام والغزو والمواجهات، لذلك ما ينبغي لنا جميعاً في مؤسساتنا البرلمانية والحكومية والمدنية حول الحوض شمالاً وجنوباً أن ندعمه ونعمل على تحقيقه.
ثانياً: دعم اتجاة الشراكة الجمعية والشبكية القائمة على مفاهيم حديثة للشراكة تعيد النظر في إعلان برشلونة كي تعتمد مبادئ المساواة والندية والعدل والاتزان بين المصالح المشتركة والمأمولة للتنمية البشرية وثقافياً، وإجتماعياً وبيئياً، وسد الفجوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، والحد من الشراكة الفردية.
ثالثاً : دفع عجلة الشراكة الاقتصادية في اتجاة التكامل، وإقامة السوق المتوسطية المشتركة، بعيداً عن الضغوط السياسية .
رابعاً: حث المؤسسات البرلمانية إلى إيجاد الآليات القانونية والضمانات التنفيذية بهدف حماية حقوق الإنسان وحرية التعبير .
خامساً: تأكيد وجوب احترام القانون الدولي والمؤسسات الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة وما يتفرع منها.
سادساً: إقامة وتفعيل نظم الشراكة بين المؤسسات البرلمانية والتنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والأفراد في المحيط الأورومتوسطي.
سابعاً: التأكيد على أهمية وملاءمة البدء بالشراكة الاقتصادية وإقامة السوق المشتركة، تمهيداً للشراكة الثقافية والسياسية.
ثامناً: توفير ضمانات استمرارية الشراكة، من خلال توفير وتنفيذ الحلول العادلة للصراعات جنوب المتوسط، وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، ومشكلة الصحراء، ومشكلة قبرص، واحتلال العراق.
تاسعاً: إنشاء الجهاز المركزي الإداري متعدد الجنسيات الأورو متوسطية من أجل إدارة مشروعات الشراكة الأورو متوسطية شاملة بين تركيا والبلقان.

عاشراً: نقدر ونعظم مبادرة السيد رئيس مجلس الشعب المصري آملين دوام دعم الحوار حول الشراكة المستقبلية للحوض المتوسط وفقاً للمقتلرحات الآتية :

1. ضمانات إقمة الحوار المستمر بين شمال وجنوب المتوسط
2. تأكيد الحاجة إلى تدريب الكوادر البشرية من أجل اكتساب المهارات العلمية والتقنية.
3. ضمانات إقامة السلام، وخلق توازن المصلحة المشتركة حول الحوض المتوسط القائمة على قيم العدالة والمساواة، واحترام القانون الدولي والوطني، واحترام الحقوق والواجبات المتبادلة بين الأطراف.
4. إقامة المنظومة المشتركة للسياسات والقرارات الإدارية، للخروج من دائرة المفاهيم القديمة من الشمولية، والاستعمار، والدونية.

أخيراً: دعم الاتجهات نحو إعتماد مناهج الدراسات والبحوث المستقبلية في برامج التربية والتعليم في مراحل الدراسة الجامعية، وما قبل الجامعة ومنح الدرجات العلمية من الجامعات في هذا المجال، ودعم الجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال والمتوسعة في نشر الثقافة المستقبلية من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة الرقمية. باللغات العربية والأجنبية.